# ضعف تمويل

# التعليم العالي والبحث العلمي

## المشكلة والحلول

د. السيد العربي يوسف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات التربوية

# ضعف تمويل التعليم العالى والبحث العلمى

## (المشكلة والحلول)

الدكتور

**السيد العربي يوسف**

شبكة الألوكة - قسم الكتب

# عناصر البحث

- مقدمة
- ضعف تمويل التعليم العالي والبحث العلمي.
- مشكلات التمويل وجوانبها المختلفة.
- المعايير التي يتم في ضوئها تمويل التعليم.
- وثيقة اليونسكو (١٩٩٥).
- الإصلاحات التي تمت في معظم الدول بخصوص التمويل.
- بعض المقترحات والحلول لمواجهة مشكلات تمويل التعليم.

## مقدمة

من المؤكد أن حال التعليم فى مصر، سواء أكان قبل الجامعى أم الجامعى أم غيره لا يرضى أحدًا، وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات هنا أو هناك فى بعض الجامعات، أو البرامج الدراسية فيها، إلا أن الصورة العامة تبدو غير مريحة على أحسن الفروض تفاؤلاً، ولذلك يظل السؤال حول كيفية الخروج من هذا المأزق بأقصى سرعة، وبإلحاح غير قابل للتأجيل.

ومشكلات التعليم العالى فى مصر واضحة جلية، وهى متشابكة فقد بلغت حدًّا من التعقيد ينذر بخطر جسيم على مستقبل الأمة كلها، ومن أهم هذه المشكلات **أولاً- التعريف بالمشكلة، وهي ضعف تمويل التعليم العالى والبحث العلمى:**[1]

وهي مشكلة مهمة وظاهرة للعيان إذ تتمثل ٩٠% من ميزانية الجامعات المصرية فى الرواتب والمكافآت أيًّا كان مسماها، وهى فى كثير من الأحيان تصرف بغير ضابط ولا رابط- وتلك قصة أخرى- تؤكد الخلل فى بناء الوظيفة العامة فى مصر، إذ إن ٦٠% تقريبًا من المبالغ المخصصة لدخول الموظفين فى الجهاز الحكومى هي في الحقيقة مكافآت، وآفة هذا الجهاز هو ترك كل رئيس إداري وشأنه فى صرف وتحديد مكافآته ومكافآت من حوله، وهو أمر يجب أن ينتهي حتى تستطيع هذه المؤسسات استثمار مواردها فيما يُفيد رفع كفاءة الجودة التعليمية، وتطوير البحث العلمي واستثماره.[2]

---

(١) مروة بلتاجي (٢٠٠٤): التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل وإستراتيجيات التطوير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص.ص ١٤-١٦

(٢) ١٨/١٠/٢٠١٧م-١٢:٥٦ PM، على الرابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/1655018

وقد لاحظ الكثيرون انسحاب الدولة من تمويل التعليم الجامعي، وذلك منذ ما يقارب ربع القرن وحتى الآن، الأمر الذى استشعر خطورته واضعو الدستور فضمنوا الدستور إلزام الحقوق بنسبة إنفاق مقدرة على التعليم والبحث العلمي.

إن انسحاب الدولة من تمويل التعليم الجامعى بصورة كافية أدى إلى أن تتفنن الجامعات فى استحداث طرق وبدائل لزيادة مواردها، ولكنها رغم ذلك غير كافية وغير مؤثرة، وقد وجُهت فى الأغلب إلى إنفاق لا يتصل مباشرة بتحسين العملية التعليمية أو البحث العلمى. وهو ما يعرف بأموال الصناديق الخاصة بهذه المؤسسات.(١)

إن ضرورة عودة الدولة للإنفاق المطلوب على التعليم أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يرتبط بإصلاح منظومته سواء فيما يتعلق بالمجانية وصورها وكيفية تطبيقها، وتلك هى المشكلة الثالثة «مشكلة المجانية».. إن أى فكرة من الأفكار مهما بلغت عظمتها وعمق تأثيرها لا يمكن أن تمثل نسقاً مقدساً يستحيل المساس به.

إن المجانية فى مصر كانت وسيلة لا ينكر أحد فضلها فى بسط التعليم لمجموعات وأطياف من الشعب المصرى كان يمكن بغيرها أن تتخبط فى ظلمات الجهل والضلال، وهو أمر غير منكور، على أن ذلك لا يعنى أن تظل صامدة بحدود نشأتها ومداها وآلياتها وما يترتب على ذلك من عدم القدرة على التعامل

(١) ١٨/١٠/٢٠١٧م-PM ١٢:٥٦، على الرابط:
http://today.almasryalyaum.com/article٢.aspx?ArticleID=٤٥٥٦٠٦

مع بعض آثارها، والتى تكفل التعليم المجانى فى الجامعة لمن كان يتعلم فى مدارس أجنبية أو خاصة تربو مصاريفها السنوية على خمسين ألف جنيه.[١]

وتواجه الأنظمة التعليمية في جميع الدول تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدم هذه الدول، وهي أكثر حدة في الدول النامية منها في الدول المتقدمة، ومن بين أهم هذه التحديات إن لم يكن أهمها ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين، وكذلك من المشاكل ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي إذا "كان التعليم في بلادنا ميزانيته لا تتخطى الـ ٥ في المئة بل وحتى نجد بعض الدول تضع ميزانية في المئة فقط من الميزانية العامة للدولة بينما تضع كامل الميزانية للجيش والأمن، إذا لم تعلم هذه الدول أن العلم هو السبيل الأوحد للأمن فسيتم ضياع هذه الأموال هدرًا"[٢].

إن أكثر مستويات التعليم كلفة هو التعليم الجامعي، والذي يشكل تمويله عبئًا على موازنات الحكومات التي تدعمه مباشرة، وكذلك على موازنات العائلة التي يتلقى أبناؤها تعليمًا جامعيًا في جامعات خاصة أو جامعات حكومية تتقاضى أقساطًا جامعية، وتتفاقم مشكلة التمويل مع مرور الزمن بفعل الانفجار السكاني الذي سبب بدوره الانفجار التعليمي، والذي نتجت عنه مشكلات عديدة أهمها أزمة التعليم الجامعي، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[٣]

---

(١) المرجع السابق

(٢) بسام فايز (٢٠٠٤): مشكلات التمويل الجامعي و مقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن، رسالة دكتوراه (كلية التربية – جامعة اليرموك)، ص٥

(٣) بسام فايز (٢٠٠٤)، ص٦

١- صعوبة استيعاب الجامعات للأعداد المتزايدة والهائلة من طالبي الالتحاق بها.

٢- ضعف المواءمة ما بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، والتي نجم عنها ما يسمى بالبطالة الهيكلية.

٣- تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم الجامعي سواء على الحكومات أو على العائلات.

**ثانيًا- مشكلات التمويل:**

ويمكن تجزئة مشكلات التمويل إلى عدة عناصر رئيسة، فيما يلي:

١- عدم كفاية المصادر الحكومية المتاحة للتمويل.

٢- ترشيد الإنفاق بمعنى كيفية الاستغلال الأمثل للموارد والمصادر المتاحة حاليًا للتعليم.

٣- سبل تحفيز القطاع الخاص على الإسهام الفعال في تمويل التعليم غير الربحي.

٤- إيجاد بدائل التعليم أقل كلفة تحفظ النوعية، بل تعمل على تحسينها باستمرار.

٥- حشد مصادر إضافية جديدة ومبتكرة لتمويل التعليم.

**ثالثًا- المعايير التي يتم في ضوئها تمويل التعليم:**

وهي مجموعة من المعايير من العايير يتم في ضوئها تمويل التعليم في أي بلد سواء كانت عربية أم غير عربية، وهي تتمثل في المعايير الآتية:

**١- كفاية التمويل (Adequacy of Financing):**

ويمكن قياسها من خلال:

- نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي بالقياس للفئة العمرية المناظرة.
- درجة التوازن في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث.
- درجة التسجيل في التعليم الثانوي والجامعي.
- معدل تعليم الكبار.

**٢- الكفاءة (Efficiency):**

وهي التي ترتبط بالتوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف.

**٣- العدالة (Equity):**

وتتعلق بكيفية توزيع عبء تمويل التعليم بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وإيجاد وضع أقرب إلى العدالة بين الأفراد والدولة في استفادتهم من التعليم.

**٤- المحاسبة (Accountability):**

وهي تعني محاسبة كل مسئول عن توزيع الموارد في مختلف جهات الصرف، وكذلك مراعاة الشفافية وتحرى الدقة في كل شأن من شئون المصارف وإعطائها لمستخدميها بشكل قانوني وعادل.

**٥- الجودة (Quality):**

حيث إنها تشكل جوهر الإصلاح الإداري والتمويلي في التعليم الجامعي بما تضمنه من الاهتمام بالمدخلات والتكاليف التي تحتاجها تلك الأصول والمواد والمخرجات أو جودة في التعليم.

**رابعًا- وثيقة اليونسكو (١٩٩٥):**

ولقد صدرت وثيقة عن اليونسكو في عام (١٩٩٥) تحت عنوان:[١]

**"سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي"**

**"Policy Paper for Change and Development in Higher Education"**

حيث تركزت هذه الوثيقة على الجانب الاجتماعي والثقافي في مسألة تمويل التعليم الجامعي في مواجهة تركيز البنك الدولي على البعد الاقتصادي، كما تركزت على وضع ملامح رؤية جديدة تراعي الأطر التالية عند تمويل التعليم الجامعي والعالي، ومنها ما يلي:

١- تحديد الموقع الإستراتيجي للتعليم الجامعي في المجتمع المعاصر.

٢- ديموقراطية الانتفاع بهذا التعليم .

٣- الاقتراب بحذر من مسألة الرسوم الدراسية؛ لكونها تمس جوانب عديدة للعدالة، والحراك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص التعليمية والمالية والاجتماعية، حيث إنه مع فرض رسوم دراسية يجب مساعدة الطلاب المحتاجين بطريقة ملائمة لا تترك أي طالب مؤهل خارج التعليم الجامعي والعالي لأسباب اقتصادية.

---

(١) الهلالي الشربيني (٢٠٠٣): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، (مصر – دراسات في التعليم الجامعي)، ص ٣

٤- التحفظ على مسألة تقليص المساهمات الحكومية في تمويل التعليم الجامعي والعالي، والتسويق التجاري للأنظمة التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي؛ لأنه يؤدي إلى توتر علاقة الدول بالجماهير.

٥- عدم اعتبار التمويل الحكومي للتعليم العالي والجامعي عبئًا على الميزانيات الحكومية لأن هذا التعليم يمثل استثمار طويل الأجل غايته رفع القدرة على المنافسة الاقتصادية والنهوض بالتنمية الثقافية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

**خامسًا- الإصلاحات التي تمت في معظم الدول بخصوص التمويل:** [١]

وفي ضوء حجم التمويل العام وأهميته الذي يقدم للتعليم الجامعي ظهر اتجاه قوي يرى ضرورة إجراء إصلاحات في هذا التمويل يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التي يوفرها، وذلك عن طريق البحث عن طرق جديدة وأساليب لتمويل التعليم الجامعي في العصر الحالي، ويمكن إجمال الإصلاحات التي تمت في معظم الدول فيما يلي:

**١- إصلاحات متعلقة بالموازنة وتخصيص الموارد (Budget Reform):**

ويفترض هذا الإصلاح وجود إدارة جامعية يتولاها أناس يتسمون بالعقلانية، ويسعون إلى تعظيم الاستفادة من الموارد التي يتم تخصيصها للجامعة، وذلك عن طريق:

- نقل المسئولية إلى الوحدات الفرعية العاملة بقدر ما تسمح به خبرة هذه الوحدات مع عدم التخلي الكامل عن السيطرة المركزية.
- مراقبة الميزانيات بشكل منتظم طوال العام.

---

(١) هيئة تحرير (معد) (١٩٧٥): حول مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية، (تونس – الثقافة العربية)، ع٣، ص. ص ٤٧ – ٤٨

- الأخذ بنظام التمويل المبني على الصيغة المعادلة التي يتخذ عدد المقيدين ونتائج الخرجين.
- عمل تدريب خاص في أعمال الميزانيات لكل المديرين ورؤساء الوحدات.

**٢- الإصلاحات المتعلقة بالإنفاق (تخفيض النفقات وزيادة الكفاءة) (Expenditure Reforms):**

ولا بد أن يخضع للقواعد المتبعة عند إقرار أي استثمار، وهي:[١]

- عنصر الترشيد.
- تحديد الأولوية النسبية.
- التخصيص الأمثل للموارد بين مستويات وأنواع التعليم.
- تحديد ما يمكن إنفاقه على التعليم خلال خطة معينة (خمس سنوات مثلاً).

**٣- الإصلاحات المتعلقة بالتشغيل والمكافآت (استخدام الموارد) (Employment and Compensation Reforms):**

ومثال ذلك ما يلي:

- القدرة على زيادة المكافآت التي يتم دفعها مقابل مهارات معينة يتطلبها السوق.
- القدرة على التوقف عن الدفع عندما يصبح من يتلقون هذه المكافآت غير قادرين على مواجهة تحقيق ما يطلب منهم.

---

(١) بولرباح عسالي (٢٠٠٨): مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية، (لبنان – المستقبل العربي)، مج٣١، ع٣٥٧، ص. ص ٦٠ – ٦٢

- القدرة على خوض متوسط تكاليف مرتبات العاملين وأعضاء هيئة التدريس.

**٤- الإصلاحات المتعلقة بالإدارة وتوزيع السلطة:**

ويشمل ذلك أربع مراحل كما يلي:

١-مرحلة تأمين المصادر (Obtaining Resources): وفيها يتم تأمين هذه المصادر عن طريق الحكومة أو الرسوم الدراسية أو الهبات أو غيرها.

٢-مرحلة توزيع المصادر (Allocating Resources): وفيها يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع هذه المصادر على التخصصات والأنشطة المختلفة بالجامعة أو الكلية.

٣-مرحلة استخدام المصادر (Using Resources): وفيها يتم تنفيذ القرارات؛ حيث يتم الاتفاق على البنود المختلفة، ومن ثم يتضح مدى فاعلية تلك القرارات.

٤-مرحلة التقويم والمراجعة (Evaluation and Review): وفيها يتم التقويم والمراجعة لما تم تمهيدًا للمرحلة التالية من دائرة إدارة الموارد.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت أنواع جديدة من عملية تقاسم التكلفة في هذا التمويل الجامعي، وذلك في شكل:

**(١) برامج دراسية بلغات أجنبية:**

قامت العديد من الكليات الحكومية بتشجيع من الحكومية بافتتاح شُعب خاصة يدرس فيها الطلاب باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ويقوم القيد بتلك البرامج

على أساس تنافسي؛ نظرًا لقيمتها الملحوظة فيما يتعلق بالفرص المتاحة في سوق العمل، وتشابه المتطلبات الكاديمية للقيد بتلك البرامج مع مثيلاتها من البرامج المعتادة، ولكن الطلاب الملتحقين يدفعون رسوم دراسية تصل إلى ٥ آلاف جنيه مصري سنويًّا.

**(٢) برامج الانتساب:**

تحظى برامج التعليم الموازي التي تم تطويرها في الجامعات الحكومية بالعدد الأكبر من الطلاب، ويقوم الطلاب فيها بسداد جزء من الرسوم الدراسية التي تقل عن تلك التي يدفعها الملتحقون بالبرامج التي فيها التدريس باللغات الأجنبية.

**(٣) الدروس الخصوصية:**

بالرغم من أن الدروس الخصوصية ليست منتشرة على نطاق واسع في مرحلة التعليم العالي للمرحلة الثانوية؛ فإنها موجودة بالفعل في بعض الكليات في الجامعات الحكومية الكبرى في القاهرة والإسكندرية، ومن بين جوانب تلك الظاهرة بيع الكتب الدراسية التي يقوم بتأليفها أعضاء هيئة التدريس بالكليات، وخاصة في المعاهد الفنية.

**سادسًا- بعض المقترحات والحلول لمواجهة مشكلات تمويل التعليم:**

ومن تلك المقترحات المستقبلية لتطوير مصادر التمويل الجامعي ما يلي:[١]

(١) بسام فايز (٢٠٠٤)، ص١٥٥

١- مقترحات لحشد مصادر إضافية لتمويل الجامعات، وذلك عن طريق:

- وضع ضرائب يتم تحصيلها من المواطنين للجامعات الرسمية في صندوق خاص، وليس دمجها مع ميزانية الدولة.
- يجب تخصيص جزء من الرسوم الجمركية لصالح التعليم الجامعي.
- تشجيع التعليم الموازي والمسائي والدولي بشكل لا يؤثر على مستوى التعليم ونوعيته.
- تشجيع البحوث التطبيقية واستثمار نتائجها لحشد مصادر إضافية لصالح زيادة نسبة تمويل التعليم الجامعي.
- تشجيع مساهمة الأثرياء في المشاركة في تمويل الجامعات من خلال إطلاق (أسمائهم على الكليات والمختبرات والقاعات).
- حث وتشجيع القطاع الخاص على أخذ دورة في عملية التمويل الجامعي سواء من خلال تخصيص المنح للطلاب أو من خلال زيادة الدعم المالي للجامعات.
- تعديل الرسوم الجامعية لمستوى البكالوريوس بشكل يتوافق مع إمكانات الطلاب وحاجات الجامعة.

٢- مقترحات لترشيد النفقات، وذلك عن طريق:

- إفادة الجامعات من الكادر الوظيفي الزائد في الجامعات الرسمية المثقلة بهم.
- لا بد من إعادة النظر إلى نوع الوظائف ومدى الحاجة إليها، إذ لا بد من ترشيد التوظيف ليتسنى الحد من تضخم الجهاز الإداري.
- تشجيع التكامل والتنسيق بين الجامعات فيما يتعلق بالتخصصات على مستوى الدراسات العليا.

- التقليل من نسبة الهدر في الجامعات سواء في استخدام الموارد المالية أو البشرية أو التكنولوجية.
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجية في العمليات الإدارية لتقليص عدد الإداريين والعاملين، وترشيد التوظيف وتبني أساليب جديدة حديثة في الإدارة، وبالتالي ترشيد النفقات.
- العمل على تحفيز الطلاب للعمل التطوعي في مرافق الجامعة (الحدائق – المطاعم – المكتبة) مقابل إعفائهم من بعض الرسوم، وبالتالي تقلل الجامعة من ارتفاع نسبة رواتب الموظفين.
- التوسع العمودي في بناء الكليات والمرافق الجامعية، الأمر الذي يحد من الإنفاق، على ألا يئثر على أمن وسلامة مباني الجامعة وجمالها.

ومن **الحلول الناجحة** والتي تعد في الوقت نفسه طويلة الأمد ما يلي:[1]

**١- استقرار الوضع السياسي:**

لن يكون هناك تقدم في العملية التعليمية دون النظر للعوامل السياسية؛ فإذا كانت الدولة مستقرة ستكون هناك ميزانية أكبر للبحث العلمي، وكذلك إن تمت مكافحة الفساد في الدولة ستكون هناك شفافية في وضع الميزانية العامة للتعليم، ولذلك نجد أن استقرار الوضع السياسي من أهتم مؤشرات النجاح في التعليم والبحث للدول والمجتمعات.

**٢- تطوير السياسات العامة للتعليم، وعمل رؤية جديد حسب معايير الجودة العالمية:**

(١) محمد عبد القادر (١٩٩١): بعض مشكلات التعليم الجامعي واقتراح حلول لها، (المنصورة – كلية التربية)، ع١، ج١٥، ص.ص ١-١٠

يجب وضع سياسة عملية، وتكوين لجنة من خبراء تعليميين، وإبعاد السياسة منها، بالإضافة إلى دمج الخبرة القديمة مع التكنولوجيا الحديثة حتى نخرج بقرارات مهمة، كما حدث ذلك في سنغافورة.

**٣- الأسس التعليمية لجميع المراحل:**

لا بد من وجود نظام تعليمي لجميع المراحل، من ابتدائي ومتوسط وثانوي حتى الجامعي، وما بعده؛ ليكون هناك تأسيس قوي للطلاب، وعدم تشتيت للجهود.

**٤- تخصيص بعض الجامعات:**

إن التخصيص يعني تحويل بعض الجامعات من حكومية إلى خاصة، ذلك من شأنه أن يرفع مستوى التنافس بين هذه الجامعات من ناحية الجودة والأسعار، فالمستثمر سيهتم بالمؤسسة التعليمية خاصته، وينافس حتى يكسب تسجيل أكبر عدد من الطلاب، فستكون هناك منافسة عادلة وجودة تعليمية مميزة.

**٥- وضع قوانين وتشريعات من شأنها جعل الحكومات تطور هذه المناهج والجامعات، وتتولى الإشراف عليها:**

تتعدد الحلول وتتنوع، ولا يمكن حصرها في مقال واحد؛ لكن إن توفرت هذه الحلول من شأنها نقل العملية التعليمية إلى مصافي الدول العالمية، ومن شأنها رفع تصنيف جامعاتنا وتطوير أبحاثنا العلمية، إن وجد الجهد الحكومي والعمل المجتمعي.

**مراجع البحث:**

١- بسام فايز (٢٠٠٤): مشكلات التمويل الجامعي و مقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن، رسالة دكتوراه (كلية التربية – جامعة اليرموك).

٢- بولرياح عسالي (٢٠٠٨): مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية، (لبنان – المسقبل العربي).

٣- محمد عبد القادر (١٩٩١): بعض مشكلات التعليم الجامعي واقتراح حلول لها، (المنصورة – كلية التربية).

٤- مروة بلتاجي (٢٠٠٤): التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل وإستراتيجيات التطوير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

٥- الهلالي الشربيني (٢٠٠٣): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، (مصر – دراسات في التعليم الجامعي).

٦- هيئة تحرير (معد) (١٩٧٥): حول مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية، (تونس – الثقافة العربية).

٧- موقع إلكتروني:

http://today.almasryalyaum.com/article٢.aspx?ArticleID=٤٥٥٦٠٦